

رسالة

بلغية الغريب في مصطلح آثار الحبيب
صلى الله عليه وسلم للعلامة السيد
محمد مرتضى بن محمد الحسيني
الزبيدي شارح القاموس
رحمه الله تعالى

(قال المؤلف) في معجمه في ترجمة عبد العليم بن عيسى الذرواني
الشافعي - الشيخ الفاضل الصالح لقين في مخلاف ربه حين توجهت لزيارة
أوليائها في سنة ١١٦٣ هـ فذاكرته في الفنون واستفدت منه الفوائد وكان
من يبرني ويعتقد في محبي - ولاجله آتت رسالة في أصول الحديث اهـ

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٢٦

طبعت على نفقة الشيخ أحمد مكي - ومحمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه

(طبعت بمطبعة السمادة بجوار محافظة مصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعم تسلسل اتصالها في كل حين . وتواتر ترادف افاضتها
على كل آحاد بلا حصر وتعيين . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا
خاتم النبيين . وسيد المرسلين . وقائد الغر المحجلين . وعلى آله الأكرمين
وصحابة المبجلين . وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين ﴿ أما بعد ﴾
فهذه نبذة منيفة . ومنحة شريفة . تضمنتها بيان ما اصطلاح عليه أهل الحديث
في القديم والحديث . جعلتها تذكرة لنفسى ولمن شاء الله من الإخوان بعدى
رجاء ان أنتظم في سلك خدمتهم . وان تشملنى بركة دعوتهم . جمعتهما من مجموع
كتب الفن . وأوردت فيها كل مستحسن وسميتها ﴿ بلغۃ الغریب ﴾ . في مصطلح
آثار الحبيب ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ . وشرف ومجد وعظم . وقد سهلت فيها
الطريق على كل طالب . ويسرت في تنسيقها حتى انتهى اليها مناط كل
راغب . مع اعترافى بأنى قصير الباع . قصى الاطلاع . وانى لست من
فرسان هذا الميدان . وان ليس لى في حل عقدة يدان . وعلى الله توكلى وبه
أستعين . فى أمور الدنيا والدين . وهذا أوان الشروع فى المقصود . بعون
الملك المعبود . ﴿ فاعلم ﴾ ان انخير ان وصلت طرقة الى رتبة تعداد تحيل
العادة وقوع الكذب منهم تواطؤاً أو اتفاقاً بلا قصد مع الاتصاف بذلك فى

رتبة عليا، ودون ذلك كرواية حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس . ودون ذلك كسبل عن أبيه عن أبي هريرة فان قل الضبط مع وجود البقية * فحسن لذاته * يحتاج به كالصحيح كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو * حسن لا لذاته * والا أول ان اعتضد صار * صحيحاً لغيره * ويسمى الحسن لشيء خارج (١) ويعمل به في فضائل الأعمال كالضعيف بل أولى * وأما في الأحكام فان كثرت طرقه قيل وعضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن عمل به فيها أيضاً والا فلا * واجتماع حسن مع الصحيح إما للتعدد في الناقل أو باعتبار اسنادين * وتقبل زيادة راويهما العدل الضابط على غيره ان لم يقع تناف بينها وبين رواية من لم يزد . والا فان لزم من قبول احدهما رد الاخرى احتيج الى الترجيح . فان خولف بأرجح منه وأولى إما لمزيد الضبط أو كثرة العدد أو نحوه فان كان مقبولا * فشاذا * والراجع محفوظ والا * فنكر * والراجع معروف وان سلم من المعارضة * فحكم * والا فان أمكن الجمع بينهما فيسمى * مختلف الحديث * كحديث لاءدوى ولا طيرة مع حديث فر من المجدوم فرارك من الأسد . والا فان عرف الآخر منهما إما بالنص أو بتصريح الصحابي به أو بالتاريخ فالأخير * ناسخ * والمتقدم * منسوخ * وان لم يعرف فاما ان يرجح أحدهما بمرجح ان أمكن أو يوقف

(١) قوله ويسمى الحسن لشيء خارج الى قوله واجتماع حسن الخ كذا وقع بالأصل الذي بأيدينا مؤخراً عن قوله والاول ان اعتضد صار صحيحاً لغيره والمناسب العكس كما لا يخفى على المتأمل كتبه مصدحه اسمعيل الخطيب الإسنردى

كل طبقة مصاحباً أفادة العلم اليقيني الضروري بصحة النسبة إلى قائله فتواتره*
والصحيح فيه عدم التعيين. ومن عين فنشؤه الاستدلال بما جاء فيه ذكر
ذلك العدد وإلا * فأحاد * ويوجب العمل به فإن كان بواحد فقط فإن وقع
التفرد في أي موضع كان * فغريب * وينقسم إلى صحيح وغيره وكذلك غريب
اسناد فقط وغريب متن واسناد معا ولم يوجد إلا أن اشتهر ذلك الواحد ثم
روى عنه كثيرون كحديث إنما الأعمال بالنيات. وذلك التفرد أن وقع في
أصل السند ومداره * ففرد مطلق * كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته.
وقد يفرد به راوٍ عن ذلك المتفرد. وقد يستمر في جميع روايته أو أكثرهم
أو بالنسبة إلى شخص معين. وإن كان مشهوراً بطريق آخر * ففرد نسبي
ومعين * أو بأثنين فقط عن اثنين فقط ولا أقل * فعزيز * يسمى به لقلة
وجوده أو قوته أو بأكثر منه * فمشهور * سمي به لوضوحه أو اشتهاره على
اللسنة سواء وجد له سند واحد أو لم يوجد أصلاً وهو * المستفيض * على
رأي وقيل غيرك * (والآحاد) * بأقسامه الثلاثة مقبول يجب العمل به. ومردود
لم يرجح صدق الخبر به * (فالأول) * على أربعة أقسام فإن نقله عدل بأن لم يكن
فاسقاً ولا مجهولاً تام الضبط بأن لم يكن مغفلاً أو أخف منه متصل السند غير
معلل ولا يشاذ * فصحيح لذاته * أو وجد القصور مع كثرة الطرق * فصحيح
لذاته * ويتفاوت في القوة باعتبار ضبط رجاله وتحرى مخرجه. ومن ثم قدم
ما أخرجه البخاري ثم مسلم ثم ما اتفقا عليه ثم ما انفرد به أحدهما ثم ما على
شرطهما أو أحدهما ثم ما على شرط غيرهما * ومنها كرواية الشافعي عن مالك
عن نافع عن ابن عمر. وكرواية النخعي عن علقمة عن ابن مسعود. وتسمى

عن العمل حتى يظهر بمرجح وذلك الفرد النسبي ان واقفه غيره فهو المتابع *
 فان حصل للراوى فتابعة تامة . أو لشيخه فصاعداً فالقاصرة . ويستفاد بها
 التقوية . أو متن يشبهه إما فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط من رواية آخر
 فشاهد . وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ والشاهد بما حصل بالمعنى * وتتبع
 الطرق من المحدث لذلك الحديث * اعتبار * (والثانى) * أعنى الردود إما أن
 يكون رده لحذف بعض رجال الاسناد فان كان من مبادئ السند من تصرف
 مصنف سواء كان الساقط واحداً أو أكثر * فمعلق * وكذا اذا سقط كل
 رجاله فحكمه فى صحيح البخارى ان أتى بقال أو روى دل على انه ثبت عنده
 أو يذكرو يقال . ففيه مقال . وأما فى غير صحيحه فردود لا يقبل . أو من
 آخر السند من بعد التابعى أو غير ذلك بلا شرط الأولية والآخريه * فرسل *
 لا يحتج به . غير مراسيل ابن المسيب عند الشافعى للجهل بحال الساقط إذ يمتثل
 أن يكون صحابياً أو تابعياً . وعلى الثانى ضعيفاً أو ثقة . وعلى الثانى حملة من
 صحابى أو تابعى وهلم جرا * وهذا أولى مما قيل ان المرسل ما سقط فيه
 الصحابى إذ الصحابة كلهم عدول . والخفى من المرسل ما يروى عن عاصره
 ولم يعرف انه لقيه . أو من أثناء الاسناد فوق اثنين فصاعداً متوالياً * فعضل *
 وان لم يكن ذلك على سبيل التوالى بل من موضعين أو أكثر * فمتقطع *
 وذلك السقط ان وضح فمدرك بعدم التلاقى . وان خفى بحيث لا يدركه إلا
 الخذاق * فمدأس * والفاعل مدأس * وحكمه ان كان ثقة لم يقبل إلا ما صرح
 فيه بالتحديث دون عن وقال . والفرق بينه وبين المرسل الخفى بالمعرفة وعدمها
 أو يكون رده لطمئن فى الراوى . فان كان لكذب فى الحديث تعمداً فهو ضوع *

وتحرم روايته الا ببيان حاله (قيل) الا في مواضع مخصوصة . ويعرف ذلك بالاقرار والقرائن بان يكون منافضاً للنص او السنة او الاجماع او صريح العقل او يؤخذ من حال الراوى كما وقع لغيث بن ابراهيم . او بالاختراع من عنده او من غيره إما بعض السلف او قدماء الحكماء او بعض الاسرائيليات إما له ذم الدين أو غلبة الجهل أو فرط العصبية أو يكون ذلك لتهمة الراوى بالكذب بمخالفته للقواعد المعلومة أو عرف به فى كلامه . وان لم يظهر * فترك * وهو دون الأول . أو فحش غلط أو غفلة عن الاتقان أو فسق بالفعل أو بالقول * فنكر * أو وهم فان اطلع عليه بعد مزيد فحص من هو أهل نقد هذه الصناعة على قاذح إما إلهاماً محضاً أو غير ذلك * فعمل * إما صحيح المتن والاسناد أو أحدهما . والقذح فى أحدهما قدح فى الكل . أو مخالفة بتغيير سياق السند بان يروى بمتمتين مختلفين اسنادان ^(١) بواحد أو يروى أحدهما وي زيد فيه من الآخر ما ليس فى الأول ونحو ذلك من الصور * فدرج السند * أو بدمج موقوف من كلام الصحابى برفوع من كلام النبى صلى الله عليه وسلم أول الحديث أو آخره أو وسطه * فدرج المتن * ويعرف بتعريح الراوى وغير ذلك أو بتقديم وتأخير إما فى الاسناد أو فى المتن * فمقلوب * كمره بن كعب ابن مرة . وحديث أبى هريرة رضى الله عنه فى السبعة الذين يظلم الله فى ظل عرشه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمنه ما تنفق شماله . أو بزيادة راو فى أثناء الاسناد * فزيد * أو بإبدال إما لراو أو لفظ بآخر مع عدم

(١) كذا بالأصل الذى بينا والصواب بأن يروى متمتين مختلفين باسنادين أو لها

المرجح لأحدى الروايتين على الأخرى * فضطرب * وإذا كان أحدهما مرجحاً بحفظ ونحوه فالعمدة على الراجح . وقد يقع ذلك عمداً امتحاناً وهو جائز بانتهاء الحاجة إليه أو بتغيير نقط إما في الإسناد أو المتن * فصحف * كقبة ابن التدر بالنون والذال بالياء والذال . وحديث من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فقال شيئاً من شوال أو تغيير شكل * فحرف * كسليم بالضم بسليم بالفتح أو عكسه * ولا أولى إتيان الحديث بلفظه أو تمامه . ولا يجوز إبداله بمرادف له أو نقصه إلا لعالم بمدلولات الألفاظ لأمنه من الإبدال بما لا يطابق إلا فيما تعبد بلفظه كالأذكار أو من جوامع الكلم فإن كان في معنى الحديث خفاء إما أن يكون اللفظ مستعملاً بقلة لكن في مدلوله دقة احتيج إلى مطالعة كتب الغريب كالتحقيق والفتاوى . أو بكثرة مع الدقة في مدلوله احتيج إلى المؤلفات في المشكل ككتاب الطحاوي وغيره . وذلك الرد إما أن يكون لجهالة الراوى إما بذكر نعته الخفى من اسم أو كنية أو لقب أو صنعة أو حرفة دون ما اشتهر به لغرض أو قلة روايته بأن لم يرو عنه إلا واحداً . وقد صنف فيه . أو ابهام اسمه اختصاراً من الراوى ويعرف بوروده مسمى من طريق آخر أو لفظ تعديله * فبهم * ولا يقبل ما لم يسم فإن سمي الراوى وانفرد عنه بالرواية واحد لم يرو عنه غيره * فجهول العين * لا يقبل أيضاً إلا إذا كان يوثقه غير من يتفرد عنه وكذا من يتفرد عنه إذا كان أهلاً لذلك . وإن روى عنه أكثر ولم يوثق ولم يجرح بل سكت عنه * فجهول الحال * وهو المستور وقد قبله جماعة ورده الجمهور . وقيل بالتوقف وهو التحقيق . وإن كان ذلك الرد لبدة فالمبتدع أن كفر فواضح أنه لا يقبل وإلا

قبل وإلا لبطل كثير من الأحكام إلا سباب الشيخين والرافضة مطلقاً ما لم يكن داعية إلى بدعته أو موافقة مذهبه واعتقاده وإلا رد للتهمة وهو المختار .
 أو لسوء حفظ في الراوى . والمراد به عدم الترجيح في جانب إصابته على خطئه فان كان ذلك لازماً له * فشاذ * على رأي وإلا فان طراً عليه لكبر أو مرض أو ذهاب بصر أو احتراق كتب * فمختلط * وحكمه قبول ما قبله ورد ما حدث بعده فان لم يتميز وقف * والاسناد * ان انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابى وهو من لقيه صلى الله عليه وسلم مؤمناً ومات عليه وان تخللت ردة ان لم يكن أخذه من غيره صلى الله عليه وسلم مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعاق بيان لغة أو شرح غريب * فرفوع * وإلا * فوقوف * أو إلى تابعى فمن بعده * فمقطوع ومنقطع * ويقال له أيضاً * الأثر والمسند * فان قل عدد رجال الاسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم انتهاء * فعلى مطلق * أو إلى إمام من الأئمة * فعلى نسبي * وان وصل ذلك الاسناد إلى شيخ مصنف من غير طريقه * فموافقة * أو شيخ شيخه فصاعداً * فبدل * فان استوى بعد الشيخ المجتمع فيه أولاً فواسطة بينهما وهو الأقوى . وان ساوى عدد اسناده عدد اسناد أحد المصنفين * فساواة * وهو معدوم أو ساوى تلميذاً أحد المصنفين * فصاحفة * تجاوزاً وهما من قسم العلو المطلق لا النسبي كما قيل . ويقابل العلو النزول - أو تشارك الراوى ومن روى عنه في أمر مثل السن واللقى * فرواية الاقران * أو روى كل من القرينين عن الآخر * فمدبج * وهو أخص مما قبله كرواية أبي هريرة عن عائشة رضى الله عنهما وبالعكس - أو روى عن من هو دونه في مرتبة الآخذين عنه * فرواية أكابر

عن أصاغر * كرواية الزهرى عن مالك . ومنه رواية الآباء عن الأبناء
والصحابه عن الإتياع كرواية العباس عن ابنه الفضل ورواية العبادة الأربعة
عن كعب الأحبار . وعكس ذلك كثير كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده . وإن تقدم موت قرينين اشتركا في الأخذ عن شيخ * فسابق
ولاحق * كسماع الذهبي عن التنوخي والتحديث عنه ومات سنة ثمان وأربعين
وسبعائة . وآخر من مات من أصحاب التنوخي الشهاب الشاوي مات سنة
أربع وثمانين وثمانائة . أو اتفق الرواة في صيغ الاداء وغيرها من الحالات
القولية أو الفعلية * فمسلسل . إما في الاسناد كله كالمسلسل بالحفاظ أو بأخذ
اللحمة أو بالإيمان بالقدر وغير ذلك أو في معظمه بتاريخ الرواية كالمسلسل
بالأولية لانتهاها إلى سفيان على الصحيح والمسلسل بالآخريه أو بزمان
الرواية كالعيد والحميس . أو بمحلها كالمترم النفيس . أو كونه وحده . حين
التحمل عن شيخه العمدة . أو بصفة الراوى الحالية ككونه معمرًا أو
مصريًا أو يمنيًا أو شاميًا أو اسمه محمدًا أو ممن ذكر بكنيته أو عينت نسبته *
ومن المسلسل بالصفة القولية قراءة الصف . وإني أحبك ققل . وبالصفة
الفعلية كالكتابة بالروى والمصاحفة والمشابكة ومن المسلسل بصيغة الرواية
كسمعت وقرأت وأنشدت . أو اسما فقط إما مع اسم الأب كالتحليل بن
أحمد ستة أو مع الجد كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة . أو مع الكنية
كأبي بكر بن عياش ثلاثة . أو مع النسبة كالحنفى إلى المذهب وإلى القبيلة *
فمتفق ومفترق * أو اتفقا خطأ لا لفظًا * فمؤلف ومختلف * كسلام بالتشديد
بسلام بالتخفيف . أو اتفقت الآباء خطأ مع اتفاق الأسماء كوسى بن على

بفتح العين وموسى بن علي يضمها أو عكسه كشرح وسريج بن النعمان *
 فتشابه * ويتبين باختصاص من الرواي وإلا فيرجع الى القرائن والظن
 الغالب * وان جحد الشيخ مروي راو عنه جزماً رد ذلك الخبر أو احتمالاً قبل
 حملاً على نسيانه * وصيغ الأداء التي يروى بها الحديث * سمعت وحدثني
 لما تحمل من لفظ الشيخ والأول أصرح والثاني اذا جمع فمع غيره أو للتعظيم
 وقد يطلق على الاجازة تدليساً وأخبرني وقرأت للقاري على الشيخ بنفسه
 والأول ان جمع فكفري عليه وأنا أسمع وعن وأخبرنا على قول للاجازة
 مطلقاً - وقرئ عليه وأنا أسمع بشرط المشافهة وأنبأ اذا كتب بها اليه من
 بلد ويجوز استعمال الإخبار فيها مقيداً بقوله إجازة أو مشافهة أو كتابة أو
 إذناً ونحو ذلك ومطلقاً عند قوم * وأرفع أنواع الاجازة المقارنة للمناولة لما
 فيها من التعيين . وشرطت لها وللو جادة والوصية والاعلام فلا تصح الرواية
 في هذه الصور الا اذا اقترنت بها * وبما يتعين * معرفة طبقات الرواة
 وبلدانهم للامن من الاشتباه وأحوالهم تعديلاً وتجريراً وجهالة ومراتبهما
 ليعرف من يرد حديثه ممن يعتبر * وأرفع مراتب التعديل * الوصف بصيغة
 المبالغة كأوثق الناس . أثبت الناس . اليه المنتهى في التثبت . والمكرر
 كثقة ثبت . أو ثقة حافظ . أو ثقة حجة . أو ثقة متقن ونحو ذلك - ويليهما
 ليس به بأس . لا بأس به . صدوق . مأمون . خيار - ويليهما محله الصدوق
 روى عنه شيخ يروى حديثه . يعتبر به . وسط . صالح الحديث . مقارب
 الحديث . جيد الحديث . حسن الحديث - ويليهما صويلح . صدوق ان شاء الله
 تعالى . أرجو انه لا بأس به * وأسوأ مراتب التجريح * ركن الكذب .

كذاب . وضاع . دجال . يكذب . يضع . ويليهامتهم بالكذب أو بالوضع .
 ساقط . هالك ذاهب . متروك . تركوه . فيه نظر سكتوا عنه . لا يعتبر به .
 ليس بثقة . غير ثقة ولا مأمون . ويليهامردود الحديث ضعيف جداً . واه
 بكرة . مطروح . ارم به . ليس بشيء . لا يساوى شيئاً . ويليهامضعيف منكر الحديث
 مضطرب الحديث . ضعفوه لا يحتج به ويليهامفيه مقال . ليس بذلك .
 ليس بالقوى . ليس بعمدة . فيه خلف . مطعون فيه . سيئ الحفظ . لين
 تكلموا فيه فيه أدنى مقال ويثبتان بقول واحد على الصحيح . وان اجتماعا
 في شخص فالجرح مقدم بشروط . وان تعدد المعدل . ومعرفة الأسماء المجردة
 والكنى بجميع أنواعها وهي ثلاثة عشر والألقاب وأسبابها كالأشمس
 والأعرج والضال . والانتساب إلى وطن أو حرفة أو صناعة كالخياط والبراز
 والمنسوب إلى غير أبيه كالمقداد ابن الأسود واسماعيل ابن علي . ومن وافق
 اسمه اسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب
 أو اسم شيخه وشيخ شيخه كرواية عمران القصير عن عمران بن رضاء عن
 عمران بن حصين . أو اسم راويه وشيخه كالبخاري بين مسلمين . والموالي
 من أعلى وأسفل بالرق أو الحلف أو بالاسلام . والاخوة والاخوات سواء
 ثلاثة أو أربعة (آداب الشيخ والطالب) منها ما يشتركان فيه كتصحيح النية
 والتعزير من أغراض الدنيا وتحسين الخلق . ومنها ما ينفرد به أحدهما .
 فالشيخ في الاسماع إذا احتيج إليه والارشاد إلى من هو أولى منه وعدم
 التحديث قائماً ولا عجلاً ولا في الطريق . والطالب في توفير الشيخ وارشاد
 الغير لما سمعه وعدم ترك الاستفادة لحياء أو تكبر وكتابة ما سمع والاعتناء

بالتقييد والضبط والمذاكرة بالمحفوظ * وسن التحمل ووقته بالنسبة الى السماع
التميز ويحصل غالباً باستكمال خمس * ومادونه فحضوره * وسن الأداء ولا حد
له بل متى تأهل لذلك فليل خمسون ولا ينكر عند الأربعين وإذا كان بارعاً
فما بين عشرين وثلاثين أو عشرون * وكتابة الحديث ومقابلته مع نفسه أو
مع شيخه أو مع ثقة غيره * وسماعه من أصل شيخه وفرع قبول عليه وتصنيفه
مع مراعاة الترتيب وتبيين اختلاف النقلة إذا تأهل وأسبابه * ويرجع تلك
الأنواع كلها الى النقل فليراجع الى مؤلفاتها المبسوطة ليحصل الوقوف على
حقاتها والله أعلم *

* قال في الام المنقول من خط المؤلف والمكتوب في حياته ما لفظه *
تمت الرسالة بعون الله وحسن توفيقه تهدياً وتبليغاً يوم الجمعة لعشر
مضين من ربيع الثاني سنة أربع وستين ومائة وألف بمدينة
زيد * وكان اتمام تسويدها في مخلاف رعية برحاب القطب
أبي محمد عبد الله بن علي الأسدي قدس سره
في شهر رجب سنة ١١٦٣ على يد مؤلفها
محمد مرتضى الحسيني حامداً لله ومصلحاً
على نبيه وسلم ومستغفراً